



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



نقسم بللّاه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

B 10977

جامعة القاهرة
كلية التخطيط الإقليمي والعمراني
قسم التنمية الإقليمية

نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية في أقاليم مصر

رسالة مقدمة من
م. وائل مصطفى زكي محمد
المدرس المساعد بقسم التنمية الإقليمية.
للحصول على درجة الدكتوراه
في التخطيط الإقليمي

تحت إشراف

أ.د. محمد طاهر الصادق
أستاذ التنمية والتخطيط الإقليمي - جامعة القاهرة
عميد كلية التخطيط الإقليمي والعمراني الأسبق

أ.م.د. خديجة عبد الرحمن
أستاذ جغرافيا السكان - جامعة القاهرة
رئيس قسم التنمية الإقليمية بكلية التخطيط
الإقليمي والعمراني

أ.د. سامي أمين عامر
أستاذ التخطيط الإقليمي - جامعة القاهرة
وكيل كلية التخطيط الإقليمي والعمراني
لشئون التعليم والطلاب



جامعة القاهرة

كلية : التخطيط الإقليمي والعمراني

قسم : التنمية الإقليمية

اسم الباحث : وائل مصطفى زكي محمد

اسم المشرف : ١- أ.د. محمد طاهر الصادق ٢- أ.د. سامي أمين عامر ٣- أ.م.د. خديجة عبد الرحمن على

الدرجة : دكتوراه موافقة الكلية : ٢٠٠٠/١١/١٢

موضوع البحث : نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية في أقاليم مصر

ملخص البحث :

فرضية الرسالة: إذا كان النسق العمراني سليماً وصحيحاً في أداء وظائفه. كاملة، فهو دالة على النسق المجتمعي بسلامته وصحته. ومن انعكاس هذه الفرضية في مجال الطرح التنموي تكون كافة العناصر والمكونات المكونة للنسق الوظيفي للمجتمع سواء اجتماعية أو عمرانية هي مدخلات في عملية التنمية وأن النسق العمراني هو المنتج التنموي الدال على نسق مجتمعي منمى سليم وصاح. وتتبنى الرسالة المدخل المجتمعي لإحداث التنمية العمرانية، فإذا كانت التنمية تهدف إلى تغير كيفي منشود في مجال العمران الريفي بنسقيه المجتمعي والعمراني، فإن ذلك يتحقق من خلال دعم وتطوير قدرة العناصر والمكونات الكمية في مجال العمران الريفي. وتأتي الرسالة بهدف سد الاحتياج إلى رؤية قومية لإحداث تنمية عمرانية ريفية مع كفاية الأخذ بالاعتبارات الإقليمية والعالمية، ويصير الهدف محدداً بالإطار الفكري في رسم منهجه ومؤسساً على أن عملية التنمية مشروع مجتمعي قومي وأن نتائج تفعيل عمليات التنمية لابد وأن تعكس على سمات الواقع المجتمعي من خلال عناصره وسماته وفي ظل الظروف المحيطة، وفرضت إشكاليات التطبيق المنهجي نفسها على طبيعة البحث والدراسة في الرسالة عند دراسة الأطر المنهجية التي يمكن الاعتماد عليها، وقد توافقت المنهج الفلسفي مع متطلبات الدراسة. وقد خلصت الرسالة إلى أن المطلوب لنمط التنمية على المستويات الإقليمية أو المحلية تحقيق الحاجات المجتمعية والذي يتم في إطار التوازن بين تحقيق المصلحة العامة والمصلحة الفردية، كما أن الوصول إلى أهداف واضحة يستوجب وضع معايير للحاجات المجتمعية، كما أنها تتأسس بناءً على إرادة أفراد المجتمع، ووصولاً إلى تعبير واضح عن تلك الإرادة لابد من إتاحة مساحة عريضة لحرية التعبير عن الرأي. ويكون توصيف نمط التنمية الملائم من خلال خصائصه التالية: نمط التنمية إشباع من خلال معايير الحاجات المجتمعية المثلى، ذاتي من خلال تحرير إرادة أفراد المجتمع، دينامي من خلال توجيه تفاعل المقدرات المجتمعية كميّاً من المستوى المحلي بداية إلى المستويات الإقليمية الأشمل صعوداً على التوالي، متواصل من خلال تمكين المجتمع من الاستفادة القصوى من نواتج عملية التنمية كلما أمكن ذلك في إطار متطلبات تدوير عمليات التنمية على النطاقات الإقليمية الأشمل. ومن خلال طرح الرؤى الاستراتيجية والنمط التنموي وربطهما بالأطر النظرية في الدراسة يصمم المدخل المجتمعي لتفعيل عمليات التنمية على المقومات التالية: الوعي المجتمعي: بهدف خلق إدراك بالحاجات المجتمعية ومستوى تليتها، القوى المجتمعية: بهدف توليد إرادة تغير لدى أفراد المجتمع، الجهود المجتمعية: بهدف حفز وبلورة وتوجيه إرادة التغير نحو تحقيق الحاجات المجتمعية، الروابط المجتمعية: بهدف تنظيم عمليات التنمية وضمان استمراريتها. ثم تطرح الرسالة نموذجاً منهجياً للتنمية العمرانية الريفية وتقند جوانبه وارتباطها بالمدخل المجتمعي، كذلك كيفية تطبيق خطوات النموذج لاسيما قياس مطابقة الأنساق المجتمعية والعمرانية وتصميم المعايير المجتمعية المثلى للمستهدف من عمليات التنمية.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى أستاذي ..

إلى أستاذي ..

الذي تهيات علي يديه للقدور أسباب نجاحه ،
فروسم لي حرباً شاء الله أن يكون مصيري
الأستاذ الدكتور محمد طاهر الصادق

إلى زوجتي ووالدينا ..

الذين جرت من فضائلهم أفضالهم ،
وجبة عملي عطائهم ،
فاجعل اللهم أعمالي برأ بهم ،
واجزهم عني خير الجزاء

شكراً وتقديراً

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة المشرفين على الرسالة لما كان لتوجيهاتهم من أثر في استجلاء المفاهيم وتمهيد السبل لاستبيان النتائج

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم على الرسالة .

الأستاذ الدكتور محمد طاهر محمد الصالح

أستاذ التنمية والتخطيط الإقليمي بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة

رئيساً للجنة الحكم ، والسادة أعضاء اللجنة .

الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين محرم

أستاذ الاجتماع الريفي بكلية الزراعة جامعة عين شمس .

رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

الأستاذ الدكتور حسن قطري محمد نزيه

أستاذ التخطيط العمراني بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة .

رئيس قسم تخطيط المدن بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني

الأستاذ الدكتور سامي أمين عامر

أستاذ التخطيط الإقليمي بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة .

وكيل كلية التخطيط الإقليمي والعمراني لشئون التعليم والطلاب

لما بذلوه من جهد في مراجعة الرسالة وتحقيقها ، وكان لسديد ملاحظاتهم ورعاية صدورهم عظيم

الأثر في إثراء الرسالة وموضوعها .

ويود الباحث أن يتقدم بعميق الشكر لأساتذتي في قسم التنمية الإقليمية ، خاصاً بالذكر أسرة

مادة التنمية الريفيه أ.م.د. محمد طاهر أحمد . أ.م.د. راوية محمد حيلان ، لما ساعداني به في

تركيز المادة البحثية والسعي لما يعتد به كإضافة علمية ، وإلى زملائي وفي مقدمتهم د. نادية

محمود حسن التي تعد مثلاً لقيمة الزمالة ومثلاً للزميل

وأتقدم بشكر خاص وبعميق الامتنان إلى السيد الأستاذ الدكتور مجدي ربيع ، الذي أتاح لي من

مجالته الخبرة ما معاونني على استجلاء الواقع ، ومنحني من النصح ما استرشدت به في سبيل بناء

بحثي العلمي

تقديم

تتوالى الإسهامات ، وتتنافس الخطى ، وعلى اختلاف أسس الإسهامات وفقت. النتائج أم أخفقت ، وعلى اختلاف توجهات الخطى وفقت المساعي أم ضللت ، تظل المساعي مشكورة ، والنتائج إضافة فى سبيل العلم ، وتبقى الحكمة وراء القصد. " يؤتي الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً " ، وتبقى بداهة الاختلاف. " فما اختلفوا حتى جاءهم العلم " ، فيكن ذلك حافزاً للسعي بإضافة " وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً. " فتأتى الإضافة بعلم ، فيولّد العلم اختلافاً

وربما تأتى تلك الأطروحة فى سعيها بإضافة ثم تلاحق بالإضافات ، وقد تأتى بخلاف قد يكون ضرورة لإعادة النظر فيما نلاحقه من علم ، وتقويم لتوجهات المساعي ، فى مسلك ألقى فيه كثير من الباحثين ، ولم يطرّقه إلا القليل .

تمهيد

يعتمد نجاح خطط التنمية بوجه عام على مدى تبني أفراد المجتمع لأهدافها ودورهم الأكيد داخل عملياتها ، والعمران هو أحد الأوجه التي تشكلها يد التنمية ، وهو الوعاء الحاوي لأفراد المجتمع وهو أيضاً الإقرار الحضاري لهم ، ولطالما شارك أو بادر المتخصصون في العمران بوضع الخطط وإعادة التخطيط كرد فعل لما تحدثه سبل التنمية المختلفة وما يتلقفه العمران على وجهه من فرز اجتماعي وحضاري ، وثار تساؤل حول علاقة التخطيط بالتنمية ، هل ما نقوم به من تخطيطات عمرانية يؤدي تلقائياً إلى تنمية ؟ أم أن التخطيط لابد أن يكون من أجل التنمية ؟ وما هي إذاً التنمية من حيث الواقع والأفق ؟ . وإذا ثارت تلك التساؤلات والنظر يحدو القرية كانت المسافة أبعد بين ما يجري من أعمال ضبط عمراني أني وبين مفهوم التخطيط ، إذاً كم تكون المسافة بين ما قد نتوهم أنه ضبط عمراني وبين التنمية في القرية .

تلك التساؤلات قد استفزت الشك في أصالة ما نشارك فيه أو نبادر به من وضع مخططات للعمران وخطط للتنمية العمرانية ، واستحثت البحث صوب الأصول فيما شكل تساؤلات حول ماهية العمران من حيث كونه رد فعل لممارسة الناس حياتهم. أم دوره كوعاء لاجتماع الناس ، هل العمران وسيلة حياة والاجتماع هو الهدف أم الاجتماع وسيلة حياة والعمران هدف ، ومن ثم هل نخطط للاجتماع فينصلح حال العمران أم نخطط للعمران فينصلح حال المجتمع ، أم قد يكون من الأنسب لإدراك مفاهيم التنمية أن نخطط للعمران من مدخل اجتماعي .

والواقع يشير إلى إدلاء الاجتماعيين والاقتصاديين بدلائهم في مجالات التنمية المجتمعية ، ونظّروا في سبيلهم هذا لوضعيات العمران وعلاقاته بل وبأدروا بذلك أكثر مما جلب العمرانيين من التقييم التطبيقي ، حتى صار لهم مفردات ومصطلحات عمرانية خاصة بعلومهم ، ويحرصون على دوام التحاور فيما يتعلق بتطور الوضع الإنساني اجتماعياً واقتصادياً نحو غد ذو عالم واحد ، لذلك تتبع الباحث تلك الإدلاء¹ وما طرحته فيما يتعلق بالعمران ، ودراسته وفهمه من المنظور العمراني وليس من منظور اجتماعي أو اقتصادي وإن لم يغيب خلال ذلك ملاسبات وأسباب الطرح الاجتماعي أو الاقتصادي ، وكان هذا التوجه بداية بدراسة العمران البشري في مقدمة ابن خلدون مروراً بإطروحات الاجتماعيين والاقتصاديين خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبالتتابع حتى وقتنا الراهن ، وقد ساهم ذلك الفهم بشكل عميق في استجلاء علاقات المجتمع والعمران ظهرت آثاره خلال تباحث موضوع الرسالة وإن لم يظهر تصريحاً .

¹ يعد الملحق رقم ٤ من أحدث الأمثلة على ذلك وأكثرها ارتباطاً بموضوع الرسالة

١ - الفصل الأول

الأطر النظرية

١-١- مقدمة

تعد الدراسة امتداداً لجهد تواصل عبر رسالة الماجستير للباحث والتي قدمت تقويماً لسياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاماً ، وقد طرحت في توصياتها تحت إشراف السيد الأستاذ الدكتور محمد طاهر الصادق ما يلي :

- اقتراح نموذج لإحداث التنمية العمرانية المنشودة داخل المجتمع الريفي يتماشى وطبيعة النسق المجتمعي القائم .
- بحث الاعتماد على مؤشرات تتميط للمجتمعات الريفية يمكن من خلالها وضع محددات لبناء النموذج المقترح .
- الحاجة إلى تهيئة المجتمع لتقبل عملية التنمية تفرض دراسة مدى إمكانية إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية .
- عملية تهيئة المجتمع يمكن قياسها والحكم عليها ، بمعنى أن يتناسب مدى تجاوب أفراد المجتمع نحو إحداث تغييرات اجتماعية مع قدرتهم على تسخير البيئة المشيدة حولهم .

مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :

- تناول موضوع التنمية الريفية لابد أن يكون في إطار سياسة عامة تتشكل من خلال تجميع كافة السياسات القطاعية ذات الصلة بالريف .
- إعادة النظر في التدرج العمراني للتجمعات الريفية بإقليم المدينة ، من حيث خلق مستوى عمراني وسيط بين القرية والمدينة له صفة خدمية تجارية .
- ضرورة ضم القرى الواقعة في دائرة التأثير الحضري للمدينة إلى المخططات العمرانية للمدينة .

ويعنى تناول حالة الريف المصري الراهنة بالدراسة ، تتاولاً للعناصر الدراسية في أبعادها المختلفة ، ومدى تأثرها بالظروف المحيطة أولاً ، ثم تحليل القضايا الرئيسية المتعلقة بمجال الدراسة . وقد يتيح ذلك المدخل - على الرغم من صعوبته واعتماده على التفسير النقدي للحقائق واستعراض الأدلة Evidences - تحليلاً جيداً للحالة الريفية المصرية ذات القضايا المتضافرة .

فمجال الدراسة يرتبط بالريف المصري ، الذي يشمل أرضاً ممتدة من جنوب الوادي حتى شمال الدلتا ، وسكاناً ريفيين ، وقطاعاً اقتصادياً سائداً هو القطاع الزراعي ، وعمراناً منتشرأً مختلف الأنماط على البساط الريفي الممتد ، ومن ثم فإن تناول الريف بالدراسة يشمل البعد الجغرافي ، والبعد الاجتماعي ، والبعد الاقتصادي ، والبعد العمراني ، وأن لكل بعد من تلك الأبعاد عناصره الدراسية ، حيث تتسق هذه العناصر لتتفرّد بسمات خاصة بالريف المصري . ومن خلال تأثير الريف المصري بالظروف المحيطة تتولد عدة قضايا رئيسية تمثل في مجموعها حالة الريف المصري الراهنة .

وتشمل الأبعاد الدراسية المرتبطة بالريف المصري عند تحليلها العناصر التالية :

العناصر الدراسية : الجغرافية البيئية

الجغرافية البشرية

اقتصاديات الأنشطة الأولية

اقتصاديات الأنشطة التصنيعية

التسويق

القرية (المستوى المحلي)

العلاقات العمرانية الإقليمية

الهيكل العمراني (المستوى القومي : البنية الأساسية ، المرافق ، ..)

وتتضافر تلك العناصر لتضفي على الريف المصري السمات التالية :

الريف محاط بصحراء

النيل مصدر مياه الري الرئيسي

التنوع والتدرج فى السمات البشرية وأنماط الزراعات من صخور النوبة حتى برارى البحيرات

السكان الريفيون تتعدى جملتهم نصف سكان مصر

الدخل القومي من الزراعة يمثل حوالي خمس إجمالي الدخل القومي

ضخامة الاستثمار الموجه نحو مشروعات استصلاح الأراضي

انتشار القرى الضخمة وانتشار مظاهر التحضر بها.

انتشار المتفرقات العمرانية على المسطح الزراعي

انتشار المظاهر المدنية بالقرية

الهجرة إلى المدن (تمدن الريفيين)

وفى ظل الظروف المحيطة التى تتمثل أهمها فى : التوجه القومي داخل المحيط العالمي

الحالة السياسية

التشريعات

الهيكل الإدارية

التصحر ، ندرة المياه ، الملوحة

توفير المستوى التكنولوجي المناسب.

مواجهة العجز فى المحاصيل الاستراتيجية

تشجيع إنتاج المحاصيل الاقتصادية

التصنيع الزراعي

البطالة ، التضخم

الزحف العمراني على الأرض الزراعية

توزيع الخدمات المعيشية بين الريف والحضر

تحسين الأوضاع البيئية

حالة البنية الأساسية والمرافق

تبرز أهم قضايا الريف المصري فيما يلى :